# توطين رواتب الموظفين واثره في ودائع المصارف (بحث تطبيقي لعينة من المصارف العراقية الخاصة)

# Localization of employee salaries and its impact on the deposits banks (a sample of Iraqi private banks)


| | | |
|---|---|---|
| نوال حامد طالب | وزارة الثـقافـــــــة | hamednawal312@gmail.com |
| أ.م.د. حنان عبد الله حسن | جامعـــة بغـــداد<br>المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية | wedmgd@gmail.com |


**المستخلص:**

تمثلت مشكلة البحث في الاجابة على التساؤل الذي يدور حول ماهو أثر توطين رواتب الموظفين في الودائع المصرفية، وهل ادى الى زيادة في حجمها؟ كما هدف البحث إلى ترشيح بعض الحلول المبدئية لتحسين دور توطين الرواتب، من حيث استعراض مفهوم نظم الدفع الالكتروني واداوته وقنواته، ثم التعرف على مفهوم توطين الرواتب واهميته واهدافه ومعوقات تطبيقه، ومن ثم تحليل واقع حال توطين الرواتب والودائع المصرفية للمصارف عينة البحث للفترة (2017– 2021)، واستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS V25) في اختبار فرضيات البحث.

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والأسلوب الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل المعلومات والبيانات في الأدبيات المتوفرة حول مفاهيم البحث، وطرق قياسه لمعرفة مستوى توطين الرواتب، وتحليل بيانات الودائع المصرفية.

**توصلت الدراسة** إلى مجموعة من النتائج أهمها : تحقق اثر معنوي (دال احصائياً) للمتغير المستقل (توطين الرواتب) في المتغير التابع (حجم الودائع المصرفية) على المستوى الاجمالي للمصارف الستة عينة الدراسة.

**الكلمات المفتاحية:** توطين الرواتب، الودائع المصرفية، انواع الودائع

**Abstract:**

The research problem consisted in answering the question that revolves around what is the impact of localizing employees' salaries on bank deposits, and did it lead to an increase in their size? The research also aimed to nominate some initial solutions to improve the role of salary localization, in terms of reviewing the concept of electronic payment systems, its tools and channels, and then identifying the concept of salary localization, its importance, objectives and obstacles to its application, and then analyzing the reality of the state of localization of salaries and bank deposits to banks, the research sample for the period (2017- 2021), and the use of the statistical program (SPSS V25) to test the research hypotheses. The study relied on the inductive approach and the descriptive analytical method in the study and analysis of information and data in the available literature on research concepts, methods of measuring it to determine the level of salary localization, and analysis of bank deposit data. The study found a set of results, the most important of which are: A significant (statistically significant) effect of the independent variable (salary settlement) was achieved on the dependent variable (the volume of bank deposits) on the total level of the six sample banks.

**Keywords**: domiciliation of salaries, bank deposits, types of deposits

**الفصل الاول: منهجية البحث**

**اولا: مشكلة البحث** : تمثلت مشكلة البحث في محاولته معرفة اثر توطين رواتب موظفين الدولة في ودائع العملاء لعينة من المصارف العراقية الخاصة ، ويمكن صياغة مشكلة البحث وفق التساؤلات الاتية:

1. هل هناك عدم تأثير لتوطين الرواتب في ودائع عملاء المصارف عينة البحث؟
2. هل توطين رواتب الموظفين لم يؤدي الى زيادة في ودائع عملاء المصارف عينة البحث ؟

**ثانياً: أهمية الدراسة** : تبرز اهمية البحث من خلال النقاط الاتية :

1. تعزيز الافكار والدراسات التي تصب في الاهداف الاساسية لسياسة البنك المركزي المتعلقة بالشمول المالي بصفته رأس النظام المصرفي في البلد.
2. نوهّت الدراسات السابقة للباحث الى أن موضوع توطين الرواتب هو من المواضيع القليلة جداً الذي تمت الكتابة فيه، مما اعطى الباحثة الحافز الكبير في التوسع فيه أملاً في أملا هذا الموضوع من حيث الاسهام المعرفي .
3. قد يساعد البحث إدارات المصارف والمسؤلين وأصحاب القرار في المصارف في تطوير الخدمات المصرفية الالكترونية.
4. يستمد البحث اهميته من اهمية القطاع المصرفي والذي يساهم في دعم الاقتصاد الوطني وبما يحقق اهداف خطط التنمية.

**ثالثاً: اهداف البحث** : يسعى البحث إلى:

1. رصد التطور الحاصل في عمليات توطين الرواتب ودور البنك المركزي العراقي فيها والمعوقات التي واجهت تطبيق تلك الخدمة.
2. قياس اثر توطين الرواتب في حجم الودائع المصرفية.
3. ترشيح بعض الحلول المبدئية لتحسين دور توطين الرواتب.

**رابعاً: مخطط البحث الفرضي**: تم بناء المخطط الفرضي للبحث والذي يتكون من متغير توطين الرواتب بوصفه المتغير المستقل، والمتغير التابع: حجم الودائع والائتمان وكما في الشكل (1) يتمثل المخطط الفرضي للبحث بالاتي :

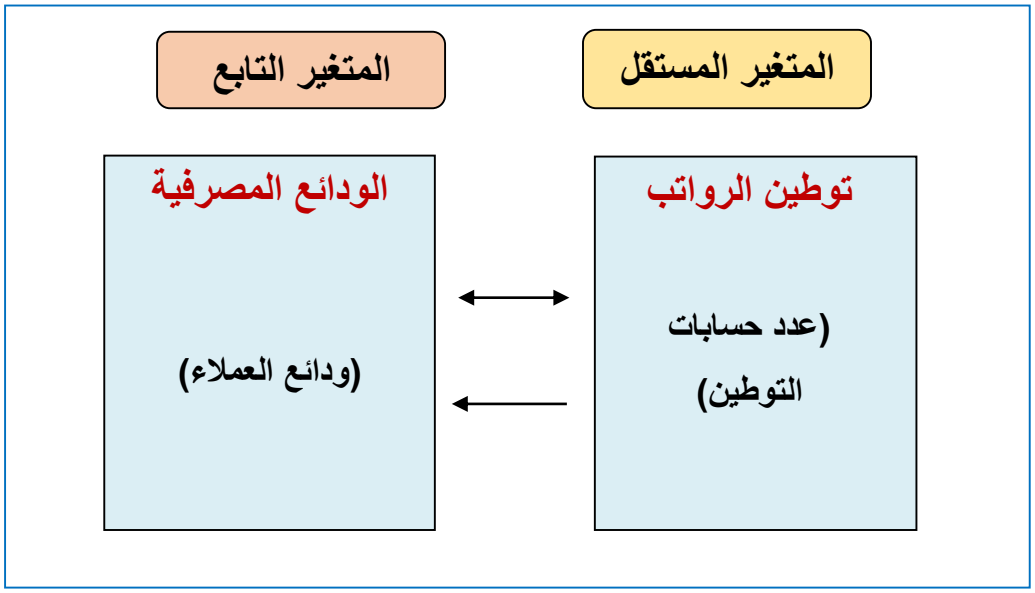


**الشكل (1) المخطط الفرضي للبحث**

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مشكلة البحث

**خامساً: فرضيات البحث** : انطلق البحث من الفرضية التي تنص على ( يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين توطين رواتب موظفين الدولة وزيادة حجم ودائع عملاء المصارف عينة البحث).

**سادساً: حدود البحث**

**1: الحدود المكانية**

تتمثل الحدود المكانية للبحث في مجتمع المصارف العراقية المشاركة في توطين رواتب موظفي الدولة والبالغ عددها (34) مصرفاً مشاركاً في مشروع توطين الرواتب كمجتمع للبحث، إذ تم اختيار عينة من مجتمع البحث من (6) مصارف والتي تفصح عن بياناتها الفصلية في سوق العراق للأوراق المالية وهي كل من ( مصرف اشور الدولي، مصرف الخليج التجاري، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، المصرف الأهلي العراقي، مصرف التنمية والمصرف العراقي الأسلامي ).

**2: الحدود الزمانية**

تمثلت الحدود الزمانية للبحث بالمدة من (2017 – 2021).

**سابعاً: منهج البحث**

أعتمد البحث المنهج الوصفي، والاستقرائي والمنهج التحليلي والكمي لتحقيق اهدافه.

**الفصل الثاني: المبحث الاول**

**اولاً: مفهوم توطين الرواتب** : توطين الرواتب هي عملية تحويل رواتب الموظفين بالقطاع الخاص او العام من رواتب يدوية يتم استلام ها من دوري إليهم نقدا إلى رواتب يتم استلام ها من المصارف الحكومية أو الاهلية وذلك من خلال حساب خاص يفتح للموظف في المصرف ويقوم بسحب منهم بواسطة بطاقة الدفع الإلكترونية من جهاز الصراف الآلي ATM أو أن يستلمها نقدا من المصرف بعد أن تقوم دائرة التي يعمل فيها الموظف بإيداع راتبا في المصرف و بإمكانه التوجه إلى فروع المصرف أو منافذ الصرف الصراف الآلي و مكاتب الصيرفة التي تتوفر لديهم خدمة الدفع لحاملي البطاقات وسحب الراتب او المبلغ الذي يحتاجه والمتبقي يتم يتم إدخاله في بطاقة الحساب المصرفي وذلك باستخدام بطاقة خاصة التي نسميها محليا البطاقة الذكية أو الكي كارد **( العابدي، 2021 : 140).**

ولمواكبة تلك تطورات المدفوعات الالكترونية باشر البنك المركزي العراقي تنفيذ المشروع استناداً إلى **قرار مجلس الوزراء رقم (313) لسنة 2016** والمتضمن تحويل نظام دفع رواتب الموظفين المدنيين بضمنها المخصصات والمنافع الاجتماعية إلى نظام الدفع الإلكتروني، بصفته الجهة القطاعية المختصة من خلال اعداده دراسة مستفيضة عن كل مصرف يرغب الدخول في مشروع توطين الرواتب وفق معايير محددة تؤكد أهليته وقدرته على تقديم هذه الخدمة بطريقة آمنة، وسريعة مع الخدمات الأخرى التي تتيحها هذه الخدمة المستفيدين، يتطلب الامر من الوزارات والمؤوسسات الحكومية مفاتحة البنك المركزي العراقي قبل التعاقد لغرض الموافقة على اختيار المصرف.(البنك المكزي العراقي) كان اتجاه الدولة واستراتيجيتها العامة تهدف إلى تفعيل وسائل الدفع الإلكترونية لل مصارف و الخاصة بدفع رواتب موظفي الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة عن طريق فتح حسابات مصرفية إيداع الأموال فيها رواتب ومن ثم الدفع الكترونيا بإحدى وسائل الدفع المتعارف عليها الصراف الآلي أيتام نقاط البيع ابوس وفق ضوابط محددة من قبل البنك المركزي العراقي موجه إلى المصارف العاملة ضمن الجهاز المصرفي ككل حيث وضع البنك المركزي العراقي عقدا إسترشادي بهذا الخصوص لتنظيم عملية التعاقد مع المصارف والموظفين وتم الأخذ به في وزارات ودور الدولة لضمان التطبيق السليم له **(داود، واخرون، 2020 : 201).**

يصف البنك المركزي العراقي هذه العملية بانها عملية دفع الرواتب لموظفي الدولة من خلال بطاقات تصدرها المصارف العاملة في العراق بهدف تقليل التكلفة الكلية لعملية دفع الرواتب والاحتفاظ بالنقد داخل النظام المصرفي، وتتمثل استفادة العاملين فى حصولهم على حساب مصرفي يمكنهم من التعامل مع كافة ماكينات الصراف الآلي ونقاط البيع في داخل البلد وخارجه وكذلك الاستفادة من كافة

الخدمات المصرفية الأخرى التي تتيحها المصارف مثل الحصول على القروض وغيرها، بالإضافة لما يوفره استخدام البطاقات من أمان بدلا من الاحتفاظ بالنقد، مع حق الموظف في اختيار المصرف وفقاً لأفضل الخدمات المالية والمصرفية وأنسب الأسعار. **(البنك المركزي العراقي- الموقع الرسمي)**

ويقصد ايضاً بـ "توطين الرواتب" عملية تحويل رواتب الموظفين في القطاعين العام أو الخاص الى حسابات مصرفية للموظفين بدلاً من تسلّمها يدوياً في دوائرهم. **(الجاسم، 2017: 5)**

فضلا عن أنها طريقة دفع تتم من خلال المؤسسات الحكومية للأجور والرواتب عن طريق التحويل الإلكتروني من الحساب المصرفي الرئيسي إلى حساب الموظف المفتوح لدى المصرف باستخدام أنظمة المقاصة الإلكترونية ويسهم ذلك في تقليل التكاليف والمخاطر ومن خلال **(Lymperopoulos et al, 2006:5)**

1. عدم الحاجه إلى طباعة الشيكات والإمضاء على الصكوك وتسويتها.
2. منع الحالات لفقدان الشيكات الخاصة بالموظفين.
3. يمكن للعاملين أسيطر على استخدام أمواله وإمكانية توفيرها

**ثانياً: أسباب إطلاق مشروع توطين الرواتب (قرار مجلس الوزراء رقم 313 لعام 2016)**

1- تنفيذ القرار مجلس الوزراء رقم 313 عام 2016
2- العمل على تحقيق استراتيجية البنك المركزي العراقي لمدة 2016 إلى 20 20
3- المساهمة في تطوير القطاع المصرفي العراقي عبر إدخال التكنولوجيا الحديثة في العمليات المصرفية ومواكبة التطورات الحاصلة في الدول المتقدمة في الأنشطة المصرفية
4- استخدام الأجهزة والبرامج الحديثة و ضمن المعايير الدولية المعتمدة.

**ثالثاً: أهمية مشروع توطين الرواتب : (العرض الفني والتجاري لخدمات الدفع الألكتروني و توطين الرواتب، 2018: 3)**

1- دعم الاقتصاد الوطني عبر سحب الكتلة النقدية إلى داخل الجهاز المصرفي والتي يمكن تحويلها فيما بعد الى مشاريع و إستثمارات اقتصادية بدعم من المصارف.
2- توفير خدمات مصرفية رصينة بطراز عالمي تمكن الموظفين وعوائلهم من الاستفادة منها في جميع دول العالم.
3- تبسيط الاجراءات بالنسبة للدائرة والموظف عن طريق توفير سجل ألكتروني لعملية دفع الرواتب والمستحقات و إختصار الوقت و الجهد في عملية تسليم الرواتب.
4- توفير الامان اللازم في عملية إستالم وتسليم الرواتب حيث ستتم هذه العمليات بطريقة غير نقدية تضمن للجان الرواتب والموظفين الحماية من عمليات السطو أو عمليات الاحتيال وحتى العملة التالفة أو المزورة.
5- خلق قاعدة بيانات محدثة لمنتسبي الدائرة يمكن الاستفادة منها لتكون نواة لحكومة ألالكترونية تساهم في حملة تبسيط الإجراءات في الدائرة.
6- وقاية المؤسسة وكوادرها من الفساد الإداري.

**رابعاً: اهداف توطين الرواتب**

ويمكن ايجاز أهم الاهداف لمشروع توطين الرواتب بالاتي: **(بلطه جي ، 2002: 2) و (عباس،2018: 1-2).**

1- إشاعة ثقافة التعامل مع المصارف بين العراقيين، فكلما زاد هذا التعامل، كلما تقدم في مؤشر المجتمع، أي هناك علاقة طردية بين الازدهار الاقتصادي والوعي المصرفي في البلد.

2- عدم تعامل مدير الرواتب في الدائرة مع النقد كبير وتوزيعه على الموظفين، ولا توجد حاجة الى تجمع الموظفين امام دائرة الرواتب في كل راس شهر انتظاراً لدورهم لتسلم راتبهم الشهري.

3- التخفيف من التداول النقدي للأوراق المالية.

4- سيطرة اكبر لتمكين السياسة النقدية من اجراء الحسابات اللازمة للتطور.

5- تقليل مخاطر وجود نقد كبير في خزنة الدائرة، بعد ان أصبحت سرقة رواتب دوائر الدولة حالات متكررة .

6- زيادة السيولة النقدية للبنوك التي قد تستخدمها كقروض لرجال الاعمال وبذلك تصبح رواتب موظفي الدولة رافد من روافد التنمية الاقتصادية.

7- دفع أجور الماء، الكهرباء، الانترنيت، فواتير البطاقة الائتمانية، و التامين الصحي عن طريق الدفع الالكتروني ، حيث يقوم المواطن بأشعار المصرف بدفع أجور الخدمات الى الجهات ذات العلاقة.

8- تجنّب الإزدحام الذي كان يعاني منه المتقاعدون على صناديق الدفع في أول الشهر، سيما وأنهم في أعمار متقدمة في السن وبينهم من يعاني من حالات مرضية معقدة.

9- توفير الضمانات اللازمة للموظفين للاستفادة من التسهيلات الإئتمانية وقروض الإسكان والمدارس والسيارات.

**خامساً: انواع التوطين**

يمكن أن يقسم التوطين إلى نوعين نوعين أساسيين هما **( Barr,2004:9)**

**1- توطين الرواتب:**

هو عبارة عن تحويل رواتب الموظفين بالقطاع الخاص أو العام من استلام رواتبهم بشكل يدوي من دوائرهم الى استلامها بشكل الكتروني من المصارف الحكومية أو الخاصة وذلك من خلال حساب مصرفي يفتح للموظف في المصرف ويقوم بالسحب منه بواسطة بطاقة الدفع الالكترونية أو ان يستلمها نقداً من المصرف **(رفعت ونايف، 2017 :2).**

**2- توطين الفواتير والاقساط:**

كفواتير الماء والكهرباء والهواتف النقالة والثابتة والضريبة على القيمة المضافة ، وذلك من خلال إجراء عمليات سداد الفواتير واستلام اقيامها الكترونيا، اذ تسهل هذه الخدمة المصرفية من عملية دفع الفواتير للزبون وتعد ملائمة من الناحية الاقتصادية، ويسهل للدولة تحصيل الرسوم المفروضة على الموظفين لخدمات المنافع العامة **(طوقان، 2020: 21).**

**سادساً: مزايا توطين الرواتب**

يتمتع نظام توطين الرواتب بمزايا عديدة تعود بفوائد مالية وخدمية كثيرة على الموظفين وتتفاوت هذه المزايا بين المصرف وآخر واهم هذه المزايا **(العابدي، 2021: 140-141) (Chaia et al ,2010: 8)**

1- أن التوطين سيحدد من مخاطر النقل مال الموظف نقداً.

2- سيمنح كل موظف وطني راتبه بطاقة خاصة للراتب يمكنه من خلالها أن يسحب راتبه من نقاط البيع المختلفة الصرافات أيتي أم إنترنيت محلياً وعالمياً.

3- تحويل الاموال بين الحسابات المرتبطة (مثل التحويل بين الحسابات الموظف حرية كاملة في السحب والإيداع والتحويل المالي وحسب رغبته في أي وقت).

4- لا يكون على الموظف أي رسوم لفتح حساب فقط دفع تكلفة إصدار البطاقة.

5- التخلص من الروتين القاتل ومن الطرق التقليدية من خلال صرف الرواتب.

6- يتاح للموظف أن يستخدم بطاقة الراتب السحب النقدي أو للقيام بعمليات الشراء.

7- يتمتع الموظف بخدمات مصرفية إلكترونية مجانا بدون فوائد.

8- الحصول على السلف والقروض، اذ ان توطين الرواتب سيوفر للموظف حزمة من المنتجات والخدمات المصرفية والتسهيلات على القروض.

**سابعاً: سلبيات ومحددات تطبيق نظام توطين الرواتب**

يمكن الكشف عن المعوقات التي تواجه توطين الرواتب في ثلاث فئات هي معوقات بشرية وتشغيلية وتقنية وسوف نتناول هذه المعوقات **(Abeb, 2016: 3)**

1-**الرسوم** التي يتم فرضها على الخدمات الجديدة أن استعمل بطاقة الدفع الإلكتروني اصبح اثقل على الموظف نتيجة الرسوم العالية مفروض على استخدام أجهزة الصراف الآلي.

2-**مشكلة الخصوصية** وتعد هذه المشكلة من أكثر المخاوف التي تتعلق بالخدمات الألكترونية متمثلة في خدمة توطين الرواتب و ترتكز على قاعدة بيانات موحدة لدى الحكومة وتخصص العملاء.

3-**عدم موافقة الموظف لتغيير** هناك العديد من الموظفين بفضلون استلام راتبهم باستخدام الصكوك لانه يعتقد بأنها تحت سيطرته، في حين يرى آخرون توطين الرواتب تفتقر إلى الرقابة الفعليه وبالتالي فإنه لاحظ على ضعف قدراتهم على التصرف بفعالية

4-**المخاطر الإلكترونية** منها ما يخص استعمال البطاقات الإلكترونية والمقاصة الإلكترونية والشبكات الإلكترونية وقد تصاحب بها أخطاء في معرفة حساب الزبون أو أخطأ في عملية التحويل النقدي أو أخطأ في عملية استلام الاموال من الصراف الآلي **(قبال، 2013 :9)**.

5-**اجبار الموظفين على عدد قليل من المصارف** وبالتالي سيكون الموظف محدد بالاختيار قد لا تلبي تلك المصارف رغبته اوقد تكون ذات عمولة أكثر من بقية المصارف الأخرى سواء كانت حكومية أو أهلية.

6-**عدم توفر اجهزة الصراف الآلي**، وبالتالي ستكون عمولة الراتب مرتفعة على اعتبار يكون أن الدفع سيكون عن طريق مكاتب منافذ الدفع أي ان الموظف يدفع عمولة لمصرف، ولمنافذ الدفع.

7-**عدم التزام مكاتب الدفع بنسبة العمولة** المحددة من قبل البنك المركزي فقد تفرض البعض منها عمولات اعلى من المحددة، وبالتالي تحتاج هذه المكاتب الى مراقبتها جيدا .

8- **انقطاع شبكة الانترنت** أثناء سحب الموظف راتبه من الصرافات مما يتسبب في تاخير استلام الموظف لراتبة وقد يأخذ ذلك في بعض الاحيان شهر او أكثر.

9-**ضعف الثقافة الخاصة بتوطين الرواتب** لدى عدد كبير من الموظفين الذين يقفون في طوابير طويلة لاستلام رواتبهم في نفس اليوم دون تجزئة عملية سحبها حسب الحاجة. **( عبد الرزاق، 2020: 30-31)**

## المبحث الثاني: الودائع

### اولاً: تعريف الوديعة

**1: تعريفها لغةً واصطلاحاً:** تعرف الوديعة لُغة بانها ايداع الشيء لدى شخص اخر لمدة معينة على ان يتعهد هذا الشخص برد الشيء نفسه عند الطلب **(علي واخرون، 2019: 53)** هي مشتقة من الصون والحفظ ودع الشيء صانه في صوانه **(السميح، 2021: 5)**، ومن ودع بمعنى استقر وسكن أودعته مالا بمعنى دفعت أليه ليصونه، واستودعته وديعة بمعنى إستحفظته أياها **(الفيروز آبادي، 2005: 770)** أما الوديعة اصطلاحاً فتعني (هي الشيء الذي يودع عند شخص لاجل الحفظ). **(الحسيني ،2010: 19)**

**2: تعريفها قانونياً:**

كما يعرف **قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 وقانون المصارف العراقي رقم (94) لسنة 2004** الوديعة بأنها ( مبلغ نقدي يدفع لشخص سواء أكان مثبتاً في سجل أم لا للشخص المستلم للمبلغ بشروط تقتضي سداد الوديعة أو تحويلها إلى حساب آخر بفائدة أو بعلاوة أو بدون فائدة أو علاوة أما عند الطلب أو في وقت أو ظروف يتفق عليها المودع وذلك الشخص أو يتفق عليها نيابة عنهما ). عرف القانون المدني العراقي الايداع في المادة(220) الايداع بانه عقد به يحيل المالك أو من يقوم مقامه حفظ ماله إلى آخر ولا يتم إلا بالقبض". اما **قانون قانون التجارة العراقي رقم (30) لسنة 1984** فيعرف الوديعة في المادة (239) بأنها ( عقد يخول بمقتضاه المصرف تملك النقود المودعة فيه والتصرف فيها بما يتفق ونشاطه المهني مع التزامه برد مثلها للمودع ). ويترتب على عقد الوديعة الأحكام التي نصت عليها المواد (240 ، 241 ، 242 ، 243 ، 244 ، 245) من **قانون التجارة رقم (30 ) لسنة 1984** ما يأتي :

1) يفتح المصرف حساب للمودع لقيد العمليات التي تتم بينهما أو العمليات التي تتم بين المصرف والغير لذمة المودع.
2) لا يقيد في الحساب العمليات التي يتفق الطرفان على إقصائها عنه.
3) لا يترتب على عقد وديعة النقود حق للمودع في سحب مبالغ من المصرف تزيد عما هو مودع فيه.
4) أذا أجرى المصرف عمليات يترتب عليها أن يصبح رصيد حساب المودع مديناً وجب
5) على المصرف إخطاره فوراً لتسوية مركزه.
6) يرسل المصرف بياناً بالحساب إلى المودع مرة كل سنة في الأقل ما لم يقض الاتفاق بخلاف ذلك ، ويجب أن يتضمن البيان صورة من الحساب ومقدار الرصيد بعد أخر حركة.
7) ترد وديعة النقود بمجرد الطلب ما لم يتفق على غير ذلك وللمودع في أي وقت التصرف في رصيده الدائن أو في جزء منه ويجوز أن يعلق استعمال هذا الحق على إخطار سابق ويقف سريان الفوائد المتفق عليها عند حلول الأجل ما لم يتفق على اجل آخر.
8) يكون الإيداع والسحب في فرع المصرف الذي فتح الحساب ما لم يتفق على غير ذلك.
9) إذا تعددت حسابات المودع في مصرف واحد أو في فروع مصرف واحد عد كل منها مستقلاً عن الآخر ما لم يتفق على غير ذلك. **(فخر الدين، 2013: 65)**

**ثانياً : أهمية الودائع المصرفية** : تتجلي أهمية الودائع المصرفية في ما يلي : (علي واخرون، 2019: 54).

تعد الودائع من مصادر التمويل الرخيصة مقارنة مع رأس المال والاحتياطيات حيث يعتمد عليها المصرف في تمويل ودعم طاقته الاستثمارية والائتمانية.

1- تعد الودائع وسيلة مناسبة للحد من الضغوط التضخمية للبلدان حيث تمثل الودائع حجب جزء من الدخل الممكن التصرف به في شراء سلع وخدمات كمالية بما يؤدي إلى تقييد الاستهلاك والتخفيف من الضغوط التضخمية واثارها وهي تمثل عنصراً اساساً في التوازن الاقتصادي والاستقرار النقدي.
2- تعد الودائع من أقدم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف حيث يمكن سحبها من قبل المودع في أي وقت، كما يمكنه ايضاً أستخدام بعضها في اتمام عملياته او تسديد التزاماته المالية كدفع الفواتير.
3- توفر الودائع عائدا مجزيا للمودع بما يتناسب مع اجل الوديعة، فضلاً عن انها توفر عنصر الأمان لهذه الأموال في حال تم إيداعها في المصارف ذات السمعة الجيدة.

**ثالثاً: أنواع الودائع المصرفية :**

ويمكن تقسيم الودائع وتصنيفها إلى عدة تصنيفات ويمكن ذكر اهمها كما يلي :-

**1: حسب الاجل**

**أ- الودائع جارية تحت الطلب**

هي الودائع التي يمكن للعميل استردادها من المصرف في أي وقت يشاء وبدون إخطار مسبق منه كما أنها وسيلة لتنفيذ المعاملات التجارية للعميل لأنها تستعمل في أداء المدفوعات، وتتميز بكثرة إجراء العمليات عليها اما السحب أو الايداع، والوضع الغالب لها هي بدون فوائد، والمسحوبات منها تكون من طرف العميل أو من ينوب عنه أو لأي شخص يحمل الشيك الصادر عن المودع بصرف الوديعة، كما وتحقق هذا النوع الاهداف الاقتصادية والنقدية لكونها تشكل جزء من النقد في التداول، وقد يتحمل المودع جزء أن من تكلفة خدمات الإيداع كان يطالب بشراء دفتر شيكات او أن يدفع أجرة الشيكات المسحوب إذا زاد عددها عن حد معين **(العلي وحبقة، 2013: 218)** .

**ب- حسابات ودائع لأجل:**

قد يجد بعض الافراد أنهم في غير حاجة إلى مبالغ معينة لمدة محدودة ومعلومة فيلجأون إلى إيداع هذه المبالغ في حسابات ودائع لأجل محدد مثلا ستة اشهر، ولا يحق لهم سحبها إلا بعد انقضاء الأجل المحدد. ويمكن للزبون سحب جزء من الوديعة قبل موعدها ولكن يخسر الفائدة المتفق عليها او جزء منها وهو مايمى بكسر الوديعة.**(الدسوقي ، 2009 : 114)**. فتقوم المصارف بتلقي هذه الودائع واستثمارها في أنواع الاستثمار الملائم لهذا الأجل المحدد، وتزداد قدرة المصرف على توجيه هذه الإيداعات والاستثمار ذات معدلات الأرباح المرتفعة بزيادة الأجل الذي تتمكن من استثمار هذه الإيداعات خلاله، فكلما زاد أجل الوديعة كلما تمكن المصرف التجاري من تحقيق معدلات أرباح مرتفعة، وكلما أمكن للمصرف بالتالي من دفع معدلات فوائد مرتفعة لمودعي هذه الودائع. **(الصيرفي، 2016: 25)**.

**ت- الودائع بإخطار مسبق:**

وهذا النوع الثالث من من الودائع التي تنشئها المصارف ، والتي يقوم خلالها العملاء بإيداع أموالهم فيها لغايات مختلفة كالاستثمار، وتسمى بالودائع المربوطة لأجل معين **(سعادة واخرون، 2017: 277)** وتعرف بانها المبالغ التي تودع لدى المصرف بدون تحديد مدة معينة الا أن سحب المبلغ يتطلب تقديم طلب تحريري بعد فترة محدده مسبقاً يتم الاتفاق عليها مع المصرف تنفيذاً لرغبة العميل (اسبوع او شهر او ثلاثة اشهر) **(الشمري، 2018: 264)** ويتقاضى أصحاب هذا النوع من الودائع فوائد على ودائعهم بمعدلات تقارب معدلات الفوائد على الودائع لأجل ، ويتم تحديدها في ضوء المنافسة بين المصارف واجل الوديعة.**(عبد الله ،2009: 135)**.

**ث- ودائع التوفير**

وهي خاصة اساساً بالافراد وصغار المدخرين لتوفير جزءً من دخلهم لتحقيق الاهداف في المستقبل ويحصل صاحبها على دفتر تم فيه تسجيل عمليات السحب والايداع التي تتم كافة وحق السحب في اي وقت ودون اي اخطار **(غربي، 2017: 185)** وتكون حسابات هذه ودائع التوفير كثيرة العدد الا ان ارصدتها قليلة القيمة نسبياً مع ملاحظة انه قد يشترط المصرف حد أدنى للإيداع، وان المصارف تهتم بها لخلق وتنمية عادات الادخار، كتقديم مجموعة من الحوافز على شكل جوائز متعددة عينية ونقدية **(عبدالحميد،2000: 74)**.

**2: تصنيف حسب الملكية :**

يمكن تصنيف الودائع وفق هذا التصنيف الى الوادائع التالية **(سامي خليل، 1981: 88-92) ( أبو حمد وقدوري ، 2005 : 180 )**

أ- **الودائع الاهلية :** وهي تلك الودائع التي تعود ملكيتها الى الجمهور والشركات والموؤسسات الخاصة.

ب- **الودائع الحكومية:** وهي الودائع التي تعود ملكيتها الى الشركات والمؤسسات التابعة للحكومية.

ج- **الودائع المحلية بين المصارف:** وهي تلك الودائع التي تعود ملكيتها الى الشركات والمؤسسات شبه الخاصة والقطاع المختلط .

د- **الودائع الأجنبية المملوكة للحكومات والمصارف الأجنبية.**

أ- **الودائع الاهلية وتشمل ودائع منشئات الإعمال وودائع الإفراد الاتي :**

**(1)** ودائع تحت الطلب .

**(2)** ودائع لأجل .

**(3)** خطابات الضمان وصكوك المسافرين .

**ب-الودائع الحكومية**

وتشمل ودائع الحكومة المركزية والحكومات المحلية ، فالحكومة المركزية تحتفظ بحساباتها الجارية لدى البنك المركزي ولكن في بعض الدول فأن الحكومة المركزية تحتفظ بحساب جاري للضرائب والقروض لدى المصارف التجارية وأحيانا تقوم الحكومة المركزية بحفظ جزء من الودائع الناتجة عن تحصيل الضرائب والرسوم عن الخدمات التي تقدمها في صورة ودائع لأجل .

**ج- الودائع المحلية بين المصارف :**

إن الرصيد الذي يحتفظ بة أحد المصارف التجارية لدى مصرف أخر أنما يعتبر أصلا يحتفظ به المصرف الأول لدى المصرف الثاني لنفس الأسباب التي تقوم به الشركات بالاحتفاظ بحساب جاري لدى المصرف التجاري ، فالكثير من المصارف التجارية الكبرى وخاصة في المدن الرئيسة في الدول الكبيرة لديها الكثير من المصارف التجارية التي تعتبر من ضمن عملائها والودائع التي تدين بها بعض المصارف لبعضها الأخر تسمى بالودائع المتبادلة بين المصارف وقد تستخدم لاغراض التسوية فيما بينها.

**3: الودائع حسب حركتها:** وتصنف حسب الحركة الى ثلاثة انواع وهي:

**أ -الودائع النشيطة:**

وهي تلك الودائع التي يكون رصيدها غير مستقر نسبيا لكثرة عمليات السحب و الايداع التي يقوم بها العميل الأمر الذي يجعل المصارف تعطي اهتماما خاصا لاصحاب هذا النوع من الودائع ( والتي تعود إلى مختلف القطاعات) حيث عندما يقوم بعض العملاء بسحب جزء من ودائعها يقوم البعض الأخر بإيداع أموال جديدة فالعبرة ليس أجمالي المسحوبات ولا إجمالي الإيداعات وإنما العبرة هي في السلوك المتقلب. **( الهواري، 1976 :81)**

**ب -الودائع المستقرة (الراكدة):**

و هي تلك الودائع التي يكون رصيدها مستقر نسبيا و ذات طبيعة ادخارية ، بمعنى إن تحركها لا يتسم بالتقلب الشديد، وإنما يكون سلوكها العام الاستقرار مما يساعد ذلك أدارة المصرف في إن ترسم سياسة استثمارية مناسبة لهذا النوع من الودائع كونه مستقر ولايحتاج الى مطالبات لمدة . **(الصيرفي، 2016: 148).**

**ج- الودائع المجمدة**

هذه الودائع قد تكون وديعة جارية أو توفير إلا انه تم تجميدها ومن ثم لا يمكن السحب منها، وقد تجمد لكونها ضمان لاصدار الاعتمادات المستندية او خطابات الضمان او بسبب حكم قضائي او حتى قرار سياسي، من الامور الاخرى التي تؤدي إلى تجميد الودائع المصرفية عدم تحديث بيانات الحساب المصرفي وانتهاء صلاحية المستندات القانونية والرسمية الثبوتية التي بموجبها تم فتح الحساب المصرفي ووضعت فيه الأموال.**(غربي، 2017: 185) (قناوي، 2005: 169)**.

**الفصل الثالث: الجانب العملي / تختبار فرضية البحث**

لاختبار وتحليل فرضية علاقة الارتباط بين متغيري الدراسة، نعرض في هذه الفقرة التحليل الاحصائي لاختبار وقياس اثر المتغير المستقل (عدد حسابات التوطين) في المتغير التابع (حجم الودائع المصرفية) للمصارف الستة عينة الدراسة (مصرف التنمية الدولي، المصرف الاهلي العراقي، مصرف اشور الدولي، مصرف الشرق الاوسط، المصرف العراقي الاسلامي، مصرف الخليج التجاري) حيث سيتم استعمال تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الرئيسة الثانية وكما مبين في الجدول (1) ادناه:

**جدول (1) نتائج تحليل الاثر (الانحدار الخطي البسيط)**

| المصارف | مؤشرات تحليل الانحدار | | | |
|---|---|---|---|---|
| | قيمة اختبار (F) | المعنوية الاحصائية (p_value) | معامل التحديد ($R^2$) | نتيجة الاختبار الاحصائي |
| مصرف التنمية الدولي | 8.08 | 0.011 | 0.31 | دالة احصائياً |
| المصرف الاهلي العراقي | 48.36 | 0 | 0.73 | دالة احصائياً |
| مصرف اشور الدولي | 0.29 | 0.60 | 0.02 | غير دالة احصائياً |
| مصرف الشرق الاوسط | 2.91 | 0.11 | 0.14 | غير دالة احصائياً |
| المصرف العراقي الاسلامي | 6.14 | 0.02 | 0.25 | دالة احصائياً |
| مصرف الخليج التجاري | 0.27 | 0.61 | 0.02 | غير دالة احصائياً |
| يتم الحكم على وجود اثر للمتغير المستقل في المتغير التابع من خلال قيمة (p_value) التي تحتسب بالاعتماد على قيمة اختبار (F)، فاذا كانت قيمة (p_value) اقل من (0.01) دل ذلك على وجود اثر معنوي (دال احصائياً) تحت مستوى معنوية (0.01)، اما اذا كانت قيمة (p_value) اقل من (0.05) دل ذلك على وجود اثر معنوي (دال احصائياً) تحت مستوى معنوية (0.05)، ما عداه لا يوجد اثر معنوي. | | | | |
| المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج ( spss v25) | | | | |

**يتبين من نتائج تحليل الانحدار الخطي بين متغيري الدراسة على مستوى المصارف المدروسة الاتي:**

1. بلغت قيمة (F) المحتسبة لاختبار اثر المتغير المستقل (عدد حسابات التوطين) في المتغير التابع (حجم الودائع المصرفية) لعينة مصرف التنمية الدولي (8.08) وهي قيمة دالة احصائياً تحت مستوى معنوية (0.01) حيث كانت قيمة (p_value) للاختبار اقل من (0.01)، فيما تشير قيمة معامل التحديد الى ان المتغير المستقل (عدد حسابات التوطين) يفسر حوالي (31%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع (حجم الودائع المصرفية)، مما يعني ان هناك اثر معنوي (دال احصائياً) لمتغير (عدد حسابات التوطين) في متغير (حجم الودائع المصرفية) لعينة مصرف التنمية الدولي.
2. بلغت قيمة (F) المحتسبة لاختبار اثر المتغير المستقل (عدد حسابات التوطين) في المتغير التابع (حجم الودائع المصرفية) لعينة المصرف الاهلي العراقي (48.36) وهي قيمة دالة احصائياً تحت مستوى معنوية (0.01) حيث كانت قيمة

(p_value) للاختبار اقل من (0.01)، فيما تشير قيمة معامل التحديد الى ان المتغير المستقل (عدد حسابات التوطين) يفسر حوالي (73%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع (حجم الودائع المصرفية)، مما يعني ان هناك اثر معنوي (دال احصائياً) لمتغير (عدد حسابات التوطين) في متغير (حجم الودائع المصرفية) لعينة المصرف الاهلي العراقي.

3. بلغت قيمة (F) المحتسبة لاختبار اثر المتغير المستقل (عدد حسابات التوطين) في المتغير التابع (حجم الودائع المصرفية) لعينة مصرف اشور الدولي (0.29) وهي قيمة غير دالة احصائياً تحت مستويات المعنوية المفترضة حيث كانت قيمة (p_value) للاختبار اكبر من (0.05)، مما يشير الى عدم وجود اثر معنوي (دال احصائياً) لمتغير (عدد حسابات التوطين) في متغير (حجم الودائع المصرفية) لعينة مصرف اشور الدولي.
4. بلغت قيمة (F) المحتسبة لاختبار اثر المتغير المستقل (عدد حسابات التوطين) في المتغير التابع (حجم الودائع المصرفية) لعينة مصرف الشرق الاوسط (2.91) وهي قيمة غير دالة احصائياً تحت مستويات المعنوية المفترضة حيث كانت قيمة (p_value) للاختبار اكبر من (0.01)، مما يشير الى عدم وجود اثر معنوي (دال احصائياً) لمتغير (عدد حسابات التوطين) في متغير (حجم الودائع المصرفية) لعينة مصرف الشرق الاوسط.
5. بلغت قيمة (F) المحتسبة لاختبار اثر المتغير المستقل (عدد حسابات التوطين) في المتغير التابع (حجم الودائع المصرفية) لعينة المصرف العراقي الاسلامي (6.14) وهي قيمة دالة احصائياً تحت مستوى معنوية (0.01) حيث كانت قيمة (p_value) للاختبار اقل من (0.01)، فيما تشير قيمة معامل التحديد الى ان المتغير المستقل (عدد حسابات التوطين) يفسر حوالي (25%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع (حجم الودائع المصرفية)، مما يعني ان هناك اثر معنوي (دال احصائياً) لمتغير (عدد حسابات التوطين) في متغير (حجم الودائع المصرفية) لعينة المصرف العراقي الاسلامي.
6. بلغت قيمة (F) المحتسبة لاختبار اثر المتغير المستقل (عدد حسابات التوطين) في المتغير التابع (حجم الودائع المصرفية) لعينة مصرف الخليج التجاري (0.27) وهي قيمة غير دالة احصائياً تحت مستويات المعنوية المفترضة حيث كانت قيمة (p_value) للاختبار اكبر من (0.01)، مما يشير الى عدم وجود اثر معنوي (دال احصائياً) لمتغير (عدد حسابات التوطين) في متغير (حجم الودائع المصرفية) لعينة مصرف الخليج التجاري.

اما على **المستوى الكلي للمصارف** عينة الدراسة مجتمعة فقد كانت نتائج التحليل الاحصائي لقياس واختبار الاثر كما مبينة في الجدول الآتي:

**الجدول (2) التحليل الاحصائي لقياس واختبار الاثر على مستوى المصارف**

| المتغير المستقل (عدد حسابات التوطين) | المتغير التابع (حجم الودائع المصرفية) | | | |
|---|---|---|---|---|
| | مؤشرات تحليل الانحدار | | | |
| | قيمة اختبار (F) | المعنوية الاحصائية (p_value) | معامل التحديد ($R^2$) | نتيجة الاختبار الاحصائي |
| | 158.26 | 0 | 0.90 | دالة احصائياً |
| يتم الحكم على وجود اثر للمتغير المستقل في المتغير التابع من خلال قيمة (p_value) التي تحتسب بالاعتماد على قيمة اختبار (F)، فاذا كانت قيمة (p_value) اقل من (0.01) دل ذلك على وجود اثر معنوي (دال احصائياً) تحت مستوى معنوية (0.01)، اما اذا كانت قيمة (p_value) اقل من (0.05) دل ذلك على وجود اثر معنوي (دال احصائياً) تحت مستوى معنوية (0.05)، ما عداه لا يوجد اثر معنوي. | | | | |
| **المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج ( spss v25)** | | | | |

يشير الجدول اعلاه الى وجود اثر معنوية (دال احصائياً) للمتغير المستقل (عدد حسابات التوطين) في المتغير التابع (حجم الودائع المصرفية) على المستوى الاجمالي للمصارف الستة عينة الدراسة، حيث بلغت قيمة (F) المحتسبة (158.26) وهي قيمة دالة

احصائياً تحت مستوى معنوية (0.01) حيث كانت قيمة (p_value) للاختبار اقل من (0.01)، فيما تشير قيمة معامل التحديد الى ان المتغير المستقل (عدد حسابات التوطين) يفسر حوالي (90%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع (حجم الودائع المصرفية) على مستوى اجمالي المصارف، **وعليه تقبل الفرضية الثانية التي تنص على ( يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتوطين الرواتب في حجم الودائع المصرفية )** وكانت معادلة الانحدار كما مبينة بالشكل البياني الآتي:

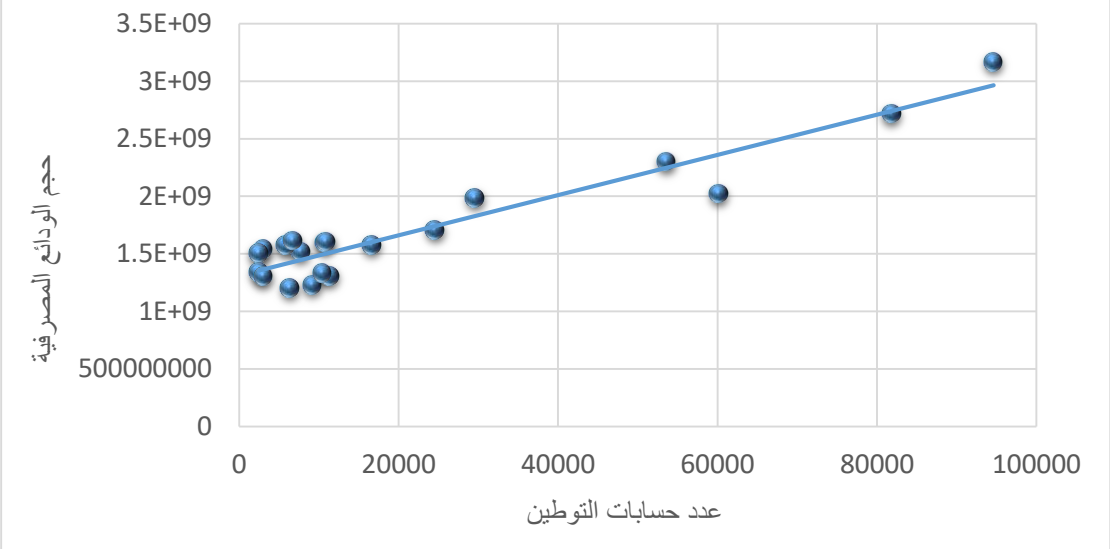


**شكل رقم (2) معادلة اثر المتغير المستقل (عدد حسابات التوطين) في المتغير التابع (حجم الودائع المصرفية)**

يتبين من خلال المعادلة اعلاه ان حجم الودائع المصرفية لعينة المصارف الستة المدروسة سيكون مساوياً الى (1،311،933،093) في ما لو كان عدد حسابات التوطين مساوياً للصفر، وان سيزداد بمقدار (17،470) عند زيادة عدد حسابات التوطين بمقدار وحدة واحدة.

**الفصل الرابع :الاستنتاجات والتوصيات**

**اولاً: الاستنتاجات**

1- من خلال ما تم تناوله يتضح ان توطين الرواتب من المفاهيم المهمة والحديثة وان تطبيقة كانت خطوة موفقة اعتمدتها الدولة اجبارياً استناداً الى سيادتها، لتنظيم المدفوعات الحكومية وتقليل الفساد الاداري وازدواجية الرواتب.

2- تعد الودائع المصرفية من مصادر الاموال المباشرة التي تعتمد عليها المصارف في تمويل المشاريع المختلفة والافراد وبالتالي اثرها على التنمية الاقتصادية.

3- هناك عدد من المعوقات التي واجهت توطين الرواتب منها الثقافة المالية، والعمولات، وضعف تسويق المارف لخدماتها.

4- تحقق اثر معنوي (دال احصائياً) للمتغير المستقل (عدد حسابات التوطين) في المتغير التابع (حجم الودائع المصرفية) على المستوى الاجمالي للمصارف الستة عينة الدراسة، اذ كانت قيمة المعنوية الاحصائية (p-value) للاختبار اقل من (0،01).

5- تحقق اثر معنوي (دال احصائياً) تحت مستوى معنوية (0.01)، بين مشروع توطين الرواتب وحجم ودائع العملاء لكل من مصرف (التنمية الدولي، الاهلي العراقي، العراقي الاسلامي)، اذ بلغت المعنوية الاحصائية (0،011) و(0،01) و(0،02) على التوالي.

6- تحقق اثر معنوي (غير دال احصائياً) تحت مستوى معنوية (0.01)، بين مشروع توطين الرواتب وحجم ودائع العملاء لكل من مصرف (اشور الدولي، الشرق الاوسط، الخليج التجاري) اذ بلغت المعنوية الاحصائية (0،60) و (0،11) و (0،61) على التوالي.

**ثانياً: التوصيات**

1. التوعية بثقافة التعاملات المصرفية لاسيما المدفوعات الالكترونية لما لها من دور في تعبة المدخرات وبالتالي اثرها في ربحية المصارف.
2. توسيع نطاق الخدمات المقدمة في ظل خدمة الدفع الالكتروني للرواتب والاجور، ومدفوعات الحكومة كافة، والبحث على الخدمات التي تقدمها المصارف العالمية والتي تدخل ضمن نطاق الدفع الالكتروني وتقديمها للجمهور في البيئة العراقية.
3. على المصارف ان تحث وتروج لخدمات الدفع الالكتروني وتوطين الرواتب للمؤسسات غير الحكومية على بهدف اعتمادها خدمات الدفع الالكتروني في تسديد مدفوعاتها.
4. أعاده النظر في العمولات المستقطة عن عملية تحويل الراتب الى المستفيد، وذلك بتخفيض تلك العمولات، بهدف زياد إعداد الموطنيّن، وما يعكسه ذلك على وضعها المالي وحصتها السوقية وقدرتها الاقراضية.
5. تطوير اليه تحصيل إيراداتها كافة من (لضرائب والجمارك والرسوم والغرامات، والجباية مقابل الخدمات ومحطات تعبئة الوقود، الايجارات، أقساط التأمين، وغيرها بوسائل الدفع الالكترونية.

**المصادر:**

**اولاً: المصادر العربية**

1. أبو حمد ، رضا صاحب ، وقدوري، فائق مشعل ، (2005) ، ***" ادارة المصارف "*** ، دار ابن الاثير للطباعة والنشر ، موصل ، العراق.
2. الحسيني ، همام عبد الوهاب هادي ، (2010) ، **اثر الودائع في تنشيط عملية الاستثمار المصرفي : دراسة مقارنة لعينتين من المصارف العراقية والمصارف السعودية ذات القطاع الخاص**، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة كربلاء ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير علوم في ادارة الاعمال.
3. داود، فاضل عباس وخليفة، سندس علي و عبد الامير، محمد حسن (2020)، **وسائل الدفع الإلكتروني المستخدمة في توطين الرواتب وأثرها في تحسين الصورة الذهنية للزبائن/دراسة تطبيقية لاراء عينة من زباين المصارف التجارية (الخاصة) المتعاقدة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتوطين رواتب الموظفين**، مجلة دراسات محاسبة مالية، المجلد (15)، العدد (53).
4. الدسوقي ، ايهاب ، (2009) ، ***" النقود والبنوك والبورصة "*** ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية، القاهرة ، مصر.
5. سعادة، عبد الله يوسف والزيدانيين، هيام محمد والشاعر، باسل يوسف (2017)، **أثر توظيف الودائع الاستثمارية في ربحية المساهمين "دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية"**، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مجلد (13)، العدد (2)، 2017.
6. السميح، عبد الله الزين النور (2021)، **الودائع المصرفية واحكامها في الفقه الاسلامي**، مجلة العلوم الاسلامية واللغة العربية، قبول نشر 2021/2/20.
7. الشمري، صادق راشد (2018)، **ادارة العمليات المصرفية مداخل وتطبيقات**، مطبعة اليازوري، بدون طبعة.
8. الصيرفي، محمد (2016)، **ادارة العمليات المصرفية (العادية – غير العادية – الاليكترونية)**، الطبعة الاولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر.
9. طوقان، احمد عبيد عب الله واسماعيل، هيثم عبد الخالق وعباس، تهاني مهدي (2020)، **تـــــأثير توطين الـــــرواتب في معدل العائد على الموجودا (ROA)بحث تطبيقي لعينة من المصارف العراقية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد(15) العدد (52) سنة (2020).
10. العابدي، زيدون فريق عبد (2021)، **أثر توطين رواتب موظفي وزارة التربية في المصارف العراقية دراسة حالة عملية عن توطين رواتب موظفي الوزارة 2020**، مجلة دراسات تربوية، العدد 53.

11. عباس ،صباح نوري و قطب عمار رفعت ،2010، "اثر زيادة الدخل على حجم الإيداع" ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الثالث والعشرون ، بغداد ، العراق.
12. عبد الحميد ، عبد المطلب ، (2000) ، ***" البنوك الشاملة : عملياتها وادارتها "*** ، الطبعة الاولى ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، مصر.
13. عبد الرزاق، السيد احمد (2002)، ***الجديد في اعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية***، اعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية، الجزء الثاني، الجديد في التمويل المصرفي، لبنان/ بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية.
14. العلي، احمد وحبقة، علي (2013)، **أثر السلوك أللاعقلاني للعملاء على حركة الودائع المصرفية في سوريا في ظل الأزمة الحالية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 35 ، العدد (6)، 2013.
15. علي، غذوان علي والعلي، احمد حسن وناصر،سالم كاسر (2019)، **اثر هيكل الودائع المصرفية في عائد محفظة القروض دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للاوراق المالية**، مجلة جامعة حماة، المجلد الثاني، العدد (11)، 2019.
16. العوادي، محمد كاظم محمد والخزاعي، صفاء متعب فجة (2019)، **قراءة قانونية في نظام ضمان الودائع المصرفية العراقي رقم (3) لسنة 2016– دراسة مقارنة**، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، المجلد العاشر، العدد الاول، 2019.
17. غربي، عبد الحليم عمار (2017)، **مبادئ الاعمال المصرفية النظام المصرفي السعودي نموذجاً**، الاصدار الاول الكتروني، مطبوعات ( kie puplicaitons) ، شباط 2017.
18. فخر الدين، حسام علي كاظم (2013)، **اثر التسعير والترويج في الودائع المصرفية**، بحث دبلوم عالي مقدم إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية بجامعة بغداد وهو جزء من متطلبات الحصول على شهادة الدبلوم العالي في المصارف المعادل للماجستير.
19. قناوي، عزت (2005)، **اساسيات في النقود والبنوك**، دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم، مصر.
20. لفته، محمد طارق (2019)، **نظام المدفوعات العراقي ودورة في تحقيق الشمول المالي– بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي**، حث دبلوم عالي مقدم إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية بجامعة بغداد وهو جزء من متطلبات الحصول على شهادة الدبلوم العالي في المصارف المعادل للماجستير.

## ثانياً: المصادر الاجنبية

1) AL-Juboori & Mansoor, 2005, Strategic Management Concept, Context and Cases, 1st Edition, Dar Wael.
2) Andrew, Greasley, 2006, Operation Management, 1sted, Willey
3) Barton & Stephen & John, 2007, Selling Building Partnerships, 1st edition, McGraw-Hill/ Irwin.
4) Bleck & Friedrich & Kaluza & Abdelkafi & Kreutler, 2005, Information And Management Systems For Product Customization, 1st Edition, Library of congress Cataloging (springer).
5) Bloomber G. & Schmelzer, 2006, Services Orient or Be Doomed!, How Services Will Change Your Business, 1st Edition, John & Sons, Hoboken, New Jersey.
6) Bower Sox & Cloos, 2007, Supply Chain Logistics Management, 2nd Edition, McGraw-Hill Education, 66.
7) Carl Mc, Daniel, 2005, Marketing Research, 6th ed, Willy.
8) Chopra, Sunil, 2007, Supply Chain Strategy, Planning, and Operation, third edition, Pearson Prentice Hall.
9) Churchill JR, Gilbert, 2001, Basic Marketing Research WEB Address Directory, profiling Customer, 4th edition, Library of Congress (USA).
10) Dess, Gregory, 2007, Strategic Management creating competitive advantages, 3rd edition, McGraw-Hill/Companies
11) Gaither, Norman, 1990, Production and Operation Management, 4th edition , Gangrenes, USA.
12) George &John, 1991, Human Resource Management, 6th edition, Richard D Irwin